الاحتفال

نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن لـ«الثورة»:

بعيد العمال سنوياً يعد تكريماً للمبرزين في مختلف مرافق العمل والانتاج

لقاء/ عبدالواسع الحمدي

تحتفل بلادنا اليوم السبت الأول من مايو بعيد العمال العالمي الذي يعتبر تقليداً سنوياً يتم إقامته لتكريم المبرزين والمبدعين في مختلف مرافق العمل والإنتاج ، وتقديراً لدورهم البناء في تحقيق نهضة وبناء الوطن وسيكون احتفال هذا العام مواكباً لفعالية عظيمة تعيشها بلادنا وهي إعلان صنعاء عاصمة للثقافة العربية ، وإلى جانب تضامن العمال مع الشعب الفلسطيني والعراقي والذي ركز شعار الاحتفال لهذا العام حول ذلك .

كما يأتي احتفال هذا العام وقد تحققت إنجازات كثيرة للعمال في بلادنا في عهد الثورة والوحدة وشملت الإنجازات مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وحول هذه الفعالية وجوانب أخرى متعلقة بحقوق العمال والنقابات أجرينا هذا اللقاء مع الأخ فيصل محمد عبد الله نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال وفي ما يلي نص اللقاء :

هيكلة الأجور والمرتبات ستساعد العمال على التخفيف من المعاناة معيشياً

١٤ نقابة في الاتحاد .. وأعضاؤه يبلغون ٣٥٠ عضواً عاملا

تم تشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون خاص بالصحة والسلامة المهنية

هناك مشروع عمل ميداني لمعرفة العدد الحقيقي للعمالة اليمنية

×× بداية .. ما هي مظاهر الاحتفالات لهذا العام وما هو الجديد في هذه المناسبة.

– في هذه المناسبة سيقام يوم السبت الأول من مايو احتفال خطابي كبير يقام برعاية فخامة الأخ/ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وسيتم خلال الاحتفال تكريم اثنين من المبرزين في كل مرفق من مرافق الإنتاج والعمل، كما ستقام العديد من الاحتفالات بهذه المناسبة في المحافظات وفي مختلف مرافق العمل.

قيادة جديدة للاتحاد

الجديد في هذا العام أن الاحتفال يأتي ونحن في ظل انتخابات دورة انتخابية جديدة من القاعدة وحتى القمة سيتمخض عنها خلال شهر سبتمبر القادم قيادة جديدة للحركة النقابية بشكل عام والآن الانتخابات القاعدية تجري على قدم وساق حتى تصل إلى انتخابات قيادة جديدة للاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية.

وهذه من الأشياء التي الآن يتفاعل معها العمال لاختيار النقابين الأكفاء الذين يجمعون بين الخبرة والتجديد.

زيادة في رواتب العمال

أيضا الجديد في هذا العام أنه تم إعداد أو وضع هيكل جديد للأجور والمرتبات للعمال بحيث لا تقل الأجور عن مستوى حد الفقر وبالتالي هذه الهيكله الجديدة نشعرانها ستساعد الكثير من العمال في التخفيف من معاناتهم المعيشية في كافة قطاعات الدولة.

وقد شاركنا وقد منا ملاحظات الاتحاد العام للنقابات حول هذه الهيكله ورفعناها إلى الحكومة بحيث تكون الأجور مناسبة بشكل حقيقي ،وتعد الهيكلة لجنة خاصة مشكلة من قبل وزارتي الخدمة المدنية والعمل والاتحاد العام لنقابات العمال وقد ساهم الاتحاد بفعالية في إعطاء ملاحظاته وآرائه في هذا الجانب بحيث تكون زيادة الرواتب للعمال والموظفين مائة بالمائة وبما يتناسب مع غلاء المعيشة .. ونسعى بلا كلل للوصول إلى زيادة غير باهته كالزيادات التقليدية التي لا تغطي غلاء المعيشة .

دور هام

● برأيكم ما هو الدور الهام الذي يقوم به العمال في ميدان الحياة العملي ؟

– قطاع العمال له الدور هام فكان العمال إلى جانب قواتنا المسلحة والأمن في الدفاع عن الثورة وفي الدفع بحركة النهوض والبناء والتنمية في مختلف المجالات من خلال العديد من المؤسسات والشركات والمصانع التي أنشئت في عهد الثورة.

البنية التشريعية

● ما هو تقييمكم للواقع التشريعي الخاص بالعمال وهل القانون يحمي حقوق العمال؟

بداية الأمر صدر القرار الجهوري بالقانون رقم(٥) لسنه١٩٧٠) بشأن إصدار قانون العمل الذي نظم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال كما تضمن الحق في انشاء النقابات التي تم إنشاء الكثير منها.

وفي عام ١٩٨٤ تم عقد المؤتمر التاسيسي الأول للاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية.

وهناك قوانين عملت على تنظيم العمل النقابي مثل قانون النقابات العمالية ر قم (٣٥) لعام ٢٠٠٢م

لكن فيما يتعلق بقانون العمل وقانون النقابات نسعى حالياً لتطوير قانون العمل لأن القانون فيه نقص في بعض البنود الهامة كما أنه لا يتفق في بعض بنوده مع اتفاقيات العمل الدولية التي يجب الالتزام بها.

ثانياً: إن القانون فيه بعض الاجحاف على العاملين وخاصة في القطاع الخاص حيث يعطي أرباب العمل الحق في فصل العامل في أي وقت ومتى شاء ومثل هذا عيب في حق القانون لذلك نسعى لتطوير القانون وتعديل بعض بنوده بما يحمي الحقوق للعاملين بشكل عام.

ونحن نناضل نضالا كبيرا مع وزارة العمل التي قامت مؤخراً وفي هذا الجانب المتعلق بالقانون باستقدام خبير دولي أرسلته منظمة العمل الدولية بحيث يكون القانون متواكباً مع اتفاقيات العمل الدولية.

فنحن حالياً مصادقون على اتفاقيات دولية ملزمة لنا أكثر من القانون ولذا لابد أن يكون القانون متناسباً مع الاتفاقيات الموقعة لكي لاتؤخذ علينا مآخذ ونعتبر غير ملتزمين بالاتفاقيات.

الاتفاقيات الدولية

● كم عدد الاتفاقيات الموقعة دولياً وانعكاسات ذلك على تسهيل التنقلات العمالية وخاصة على المستوى العربي؟

نحن في اليمن صادقنا على (٢٩) اتفاقية دولية ويجب أن تعرف أن الالتزام بالاتفاقيات هو الانسب إذ على ضوء هذا الالتزام يتم قياس يقدم الدولة والتزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ العمل الدولية وبالتالي نحن نركز بشكل أكبر كنقابات عمالية على هذه الاتفاقيات العالمية ومنها اتفاقيات الحريات النقابية واتفاقيات المفاوضات واتفاقيات المشاركات السياسية والمساواة ومكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال.

وهذه الاتفاقيات هامة وتضمينها في تشريعاً تنا المحلية لنضمن للعاملين حقوقهم شيء مهم ايضا.

أما فيما يتعلق باتفاقيات تنقل العمالة عربياً فهناك اتفاقية واحدة فقط لم تصادق عليها أغلب الدول العربية ما عدا العراق وفلسطين ولم يتم تطبيق أو الزام الدول بهذه الاتفاقية لأن أغلب الدول غير مصادقة عليها وهذا يصعب تنقلات العمالة عربياً ولم يسهلها..

البطالة

● كيف تنظرون إلى حجم البطالة الحالي .. وهل بالفعل توجد بطالة وكيف يمكن الحد منها؟

– البطالة في اليمن وصلت إلة٣٠ في المائة بحسب الإحصائيات الرسمية لكنها في الواقع تصل إلى ٤٠ في المائة ولا نستطيع الحد من البطالة لا نحا جهة غير حكومية .. فالجهات الحكومية هي التي توفر وظائف وأعمالا قد تساهم في الحد من البطالة ..

وفي رأيي أن يمكن العمل على تأهيل العاطلين لكي تساهم في تقليل حجم البطالة والتخفيف من الفقر لأن التأهيل سيساهم في تخفيف ذلك .. ومؤخراً قمنا بد ورات تدريبيه لعدد كبير من العاملين وخاصة العاطلين بهدف تاهيلهيم ومنحهم شهادات قد تساعدهم في الحصول على وظائف أو أعمال تعينهم على مصاعب الحياة المعيشية حتى أن أعمالا في الدول العربية وخاصة في دول الجوار صارت تطلب عمالة مؤهلة كما كان في السابق أي عمالة ممكن تغطي .. الآن المطلوب عمالة مؤهلة ومدربة في عدد من العلوم وخاصة في أن يكون مؤهلاً في مجال الكمبيوتر ولديه شهادة متوسطة وليست عمالة عادية فيجب مواكبة العصر.

١٤ نقابة

● كم عدد العمالة المنضوبة في إطار الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية وكذلك النقابات؟

– المنضوون في الاتحاد يصلون إلى (٣٥٠) ألف عامل أعضاء ١٤ نقابة عضو في الاتحاد

أما بالنسبة للموظفين فليسوا جميعا أعضاء في النقابات العمالية أما عدد العمالة في اليمن فيصل إلى المليون موظف في القطاع الحكومي المدني وفي القطاع الخاص يصلون إلى أكثر من المليون كما أن لدينا عمالة لكنها غير منظمة في الشوارع عمال على الأرصفة وأعمال خاصة صغيرة تعتبر أعمالا غير منظمة ولا نستطيع تحديدها..

ولدينا حالياً مشروع مسح ميداني لمعرفة عدد العمالة بشكل دقيق وهذا المشروع سنقوم به بالتعاون مع وزارة العمل.

الوعي النقابي

● ما دور الاتحاد في عملية نشر الوعي في صفوف العمال وخاصة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات للعاملين؟

– نقوم في الاتحاد بعمل دورات تدريبية ولقاءات عمل متواصلة بهدف تأهيل القيادات النقابية الفرعية وتتولى هذه القيادات عكس ما تلقته إلى الأعضاء في نقاباتهم .. وهذه الدورات تقوم بها بشكل مستمر بهدف التواصل مع القيادات القاعدية ونشر مزيد من الوعي في هذا الجانب .

السلامة المهنية

● ما هو تقييمكم لواقع السلامة المهنية للعمال بشكل عام وما تفسيركم للقصور الحادث في هذا الجانب ؟

– في هذا الجانب بالذات يجب أن تنشئ الحكومة مؤسسات خاصة بالصحة والسلامة المهنية في كل المرافق لأنه إلى الآن هناك قصور في هذا الجانب – السلامة المهنية – غائبة في مرافق الإنتاج والعمل.

ومن المفترض أنه عند إعطاء التصاريح لمنشآت العمل المختلفة يجب اشتراط أن تكون لديها إدارت أو جهات خاصة بالصحة والسلامة المهنية.

ومؤخراً تم تشكيل لجنة للصحة والسلامة وبدأوا بإعداد قانون خاص ولكنه لا زال طور المناقشة مع أن اللجنة بدأت عملها قبل عام ونصف.

وقد حضر خبراء دوليون وعملوا مراجعة للقوانين ولكن القانون لم يقدم إلى الآن .. مع العلم أن كثيراً من مشاكل إصابات العمل ناجمة عن غياب الصحة والسلامة والمهنية.

وقعنا على ٢٩ اتفاقية عمل دولية ويجب تضمينها في تشريعاتنا

طلبنا زيادة في الأجور للعمال والموظفين بنسبة ١٠٠ في المائة

نسعى والوزارة لتجاوز ما في قانون العمل من قصور